هل تتحقق طموحات الصيادين في الاتحاد التعاوني السمكي لصيادي الجنوب؟

الجعدي: النظام البائد عمل على تدمير الحركة التعاونية للاتحادات كافة وتدمير مقومات الدولة

خميس: ارتفاع الأسماك يعود لعدم انضباط عملية التصدير والرقابة

«الأمناء» تقرير/ مريم بارحمة:

انعقدت أعمال المؤتمر التأسيسي للاتحاد التعاوني السمكي لصيادي الجنوب تحت شعار)نحو رؤية شاملة لتطوير التعاونيات السمكية للسواحل الجنوبية:خليج عدن - البحر العربي- سقطرى) وبرعاية الرئيس القائد عيدروس قاسم الزبيدي- رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي - واستمرت للمدة من 26-25 أغسطس 2021م بالعاصمة عدن.

ويهدف الاتحاد إلى خلق كيان اجتماعي ديمقراطي تعاوني للجمعيات والتعاونيات السمكية ومنتسبيها من الصيادين والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم أمام الجهات الشرعية والقانونية، وتطوير عمل ونشاط الجمعيات والتعاونيات السمكية ومنتسبيها من الصيادين وتحسين مستواهم المعيشي والوصول بهم إلى مصاف العمل المؤسسي في شتى المجالات.

دعم ورفد بوتقة الاقتصاد الجنوبي

وخلال المؤتمر، أكد الأستاذ فضل الجعدي - عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي ومساعد الأمين العام في الأمانة العامة لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي - أن ما يتمخض من أعمال المؤتمر تسهم في دعم ورفد بوتقة الاقتصاد الجنوب، وأن انعقاده يأتي والجنوب يمر بتحديات سياسية واقتصادية وعسكرية في ظل الحرب المتعددة الأوجه والصور التي يراد من خلالها ضرب قضية الجنوب العادلة والهيمنة على مقدرات وثروات وقرار الجنوب.

وأشار الجعدي إلى أن النظام البائد عمل على تدمير الحركة التعاونية والاتحادات كافة وتدمير مقومات الدولة الجنوبية وصولا إلى تغيير أسماء الشوارع والمدارس، لطمس معالم الدولة الجنوبية وللقضاء على التجربة الفريدة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في بناء الدولة ومؤسساتها.

وشدد الجعدي على أهمية أن يسوغ المؤتمر خطوات عملية تسرع في النهوض بأوضاع الصيادين في كل محافظات الجنوب.

الصياد منتج وليس بائعًا

فيما يؤكد الأستاذ عمر سالم خميس قمبيت، رئيس الاتحاد التعاوني السمكي لصيادي الجنوب، أن الاتحاد تأسس من أجل خدمة الصيادين عامة وحل ما يمكن حله من هموم ومشاكل من ومعاناة، ولن يتحقق ذلك إلا بكافة الصيادين وتعاون الجهات ذات العلاقة، ونخص بذلك وزارة الثروة السمكية، وأملهم كبير بأن الوزير سالم عبدالله السقطري يقدم لهم كافة المساعدات ومختلف أوجه الدعم والمساعدات. موضحًا أن الصياد منتج الأسماك وليس بائع الأسماك، وأن السبب في ارتفاع الأسماك يعود إلى عدم الانضباط لعمليه التصدير وعدم الرقابة على بائع الأسماك وتهريب الأسماك، وهذا ليس من اختصاص الاتحاد إنما من اختصاصات الجهات ذات العلاقة، ولقد وضع الاتحاد عده اتجاهات لحل الإشكالية تتلخص في إيقاف تصدير الأسماك حتى يستوفي السوق المحلي من الأسماك، ومنع التصدير موقتًا، والرقابة الشديدة على المنافذ البرية، ويقترح على وزارة الثروة السمكية إصدار وتشكيل لجنة مختصه تقوم بالتعرف على الأسباب التي أدت إلى الارتفاع الجنوني للأسماك، ووضع المعالجات واتخاذ الإجراءات الصارمة بحق المتلاعبين وحصول الموطنين على أسعار مقبولة كما كانت سابقا وتعودها المواطن.

ارتياح كبير

وفي تصريح خاص للأستاذ عصام عمر الوادي، مدير إدارة الجمعيات والاتحادات والتعاونيات بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل - عدن، قال: «المؤتمر التأسيسي للاتحاد تحت إشراف مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل- عدن بناءً على توجيهات معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور محمد سعيد الزعوري، ومدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بعدن الأستاذ أيوب أبوبكر محمد». موضحًا أن المؤتمر التأسيسي للاتحاد تخلله مناقشة الكثير من القضايا التي تخص العمل التعاوني السمكي على مستوى كافة محافظات الجنوب، وتقييم أوضاع التعاونيات السمكية والصعوبات التي تواجه الصيادين وتتعلق بالمواطن من ارتفاع أسعار الأسماك... إلخ، كما تم مناقشة مشروع النظام الأساسي للاتحاد التعاوني وإقراره والمصادقة عليه مع الملاحظات والوثائق وانتخاب الهيئة التنفيذية للمؤتمر التأسيسي والتي انتخبت الهيئة الإدارية، ومكونة من مندوبين من كافة محافظات الجنوب والمديريات وبصورة حرة وديمقراطية، وبموجب قانون الاتحاد التعاوني رقم 39 لعام 1998م جرى تحضير محضر بنتائج الانتخاب وإعلانها، ونحن نهنئ كافة الجهات على تأسيس هذا الاتحاد وعلى رأسها المجلس الانتقالي الجنوبي الذي ساهم مساهمة كبيرة وداعمة، ونعبر عن ارتياحنا الكبير لتأسيس ونتمنى له التوفيق في عمله وتسهيل الجهات الرسمية والغير الرسمية وتقديم كافة التسهيلات والدعم لهذا الاتحاد الوليد.

دفع عجلة النهوض السياسي

«الأمناء» أجرت لقاءات ميدانية مع المشاركين في المؤتمر، وكانت البداية مع الشيخ سعيد عوض سعيد الحقيبي، محافظة حضرموت - جمعية الرميلة السمكية، الذي قال: «تعتبر الجمعيات السمكية مكونة أو منظمة مدنية، ونتمنى أن يصل الاتحاد إلى النتيجة المرجوة التي يتطلع إليها الشعب الجنوبي، ودور الاتحاد تكاملي وتشاركي مع الجهات المختصة وذات العلاقة وتعمل بنظام معين يحدد الأسعار لتخفيف معاناة المواطن، والصياد هو مواطن ويعاني من ارتفاع الأسعار».

ويضيف: «هناك سياسة معينة من قبل الجهات المعنية، وبالنسبة للجمعيات السمكية تتبع الأنظمة ولا تستطيع مخالفتها، وطبعًا لكل دولة

مدين: أعلنا فك الارتباط عن الاتحاد التعاوني السمكي السابق وتأسيس اتحاد جنوبي

عيسى: الاتحاد سيعمل على انتشال الجمعيات من وضعها المزري

أول اتحاد جنوبي للصيادين، والاتحاد التعاوني السمكي عام للجمهورية اليمنية لكنه فشل - بصراحة - لعدم التربيب، وكانت محافظة أبين بعيدة عن الموضوع، ولكن هذا المؤتمر التأسيسي واضح فيه الترتيب والتنظيم للاتحاد».

وعبر عن شكره لكل القائمين على المؤتمر وعلى رأسهم الرئيس عيدروس الزبيدي لرعايته الكريمة للاتحاد، والدكتور عادل الغوري على كل ما بذله من جهد غير عادي في الترتيب والتواصل والتنظيم.

وأضاف: «الآن في الوقت الحاضر نعيش أزمة ارتفاع الأسعار، فأصبح المواطن يشتري كيلو الثمد بـ8 ألف ريال وعرض الأسعار مرتفعة لأنها سوق حرة (سوق مزاد)، وعلى الجهات المعنية ضبط العملة للحد من ارتفاع أسعار الأسماك».

آلية تنظم عملية الاصطياد والبيع والشراء

ويضيف الأستاذ صالح ثاني عيسى، عضو المكتب التنفيذي للاتحاد ومندوب من سقطرى: «نحن بصدد تأسيس اتحاد تعاوني سمكي جنوبي يلبي طموحات وآمال الصيادين ويسهم في تحسين أوضاعهم وتشجيعهم ويحمي الصيادين من القرصنة والنهب ومتابعة حقوقهم، وهذا بدوره سينعش السوق والحركة ستصبح عالية وسيتم توفير الدعم اللازم للصيادين». موضحا بأن: «الاتحاد سيعمل على انتشال الجمعيات من الوضع المزري الذي وصلت إليه ووضع آلية تنظم عملية الاصطياد، وعملية البيع والشراء للأسماك من قبل المستثمرين، وهذه الضوابط متكاملة، وتتطلب تتفاعل الجهات المعنية من الأمن والسلطة المحلية والجهاز المركزي للرقابة والجهات ذات العلاقة».

وجهة ضوابط معينة مختصة بالبيع والشراء وضوابطها تكون عبر الجهات المعنية»، وأي نظام يجب أن ينفذ من الصيادين. وسيساهم الاتحاد في دفع عجله النهوض السياسي إلى الأمام من أجل أن ينال شعبنا الجنوبي حقوقه المسلوبة».

ويؤكد الحقيبي قائلا: «بالنسبة للتصدير هناك ضوابط ونظم يجب على الاتحاد التنسيق والتعاون مع وزارة الثروة السمكية والسلطة المحلية، وبتعاون الاتحاد مع الجهات المعنية ومنع بعض أنواع من الأسماك من التصدير، وتوفير معدات الاصطياد والمحروقات بأرخص الأسعار سوف تنخفض الأسعار وتصل إلى المواطن بأقل سعر، وبمشاركه الجميع نكون حققنا حلم المواطن، وفي الاتحاد قوة ونصر».

عمل جبار

ومن محافظة شبوة، يؤكد الأستاذ سعيد محمد سالم قنبوع، عضو اللجنة التحضيرية لانعقاد المؤتمر السمكي لصيادي الجنوب، ورئيس الدائرة التنظيمية بالمكتب التنفيذي للاتحاد، أن: «الاتحاد التعاوني السمكي لصيادي الجنوب منظمة من منظمات المجتمع المدني، ويحتوي على شريحة كبيرة وواسعة من الصيادين سيكون لهم ثقل وتأثير كبير في الحياة السياسية والمجتمعية لأبناء الجنوب.. وبمشيئة الله سينظم الاتحاد رؤية بعملية إنتاج الأسماك بحيث يكون اكتفاء الأسواق المحلية اكتفاءً ذاتيًا ووضع رقابة على الأسواق والشركات المصدرة من عملية الاحتكار، لكي لا يتضرر الصياد والمواطن المستهلك».

وأضاف: «سيقوم الاتحاد السمكي الجنوبي بوضع خطط تنظيمية بحيث تحد من العمل العشوائي وستكون هناك غرامات مالية وعقوبات صارمة على المخالفين ومن تثبت إدانته. وبما أن الاتحاد جنوبي والصياد جنوبي ستكون الاستفادة ملموسة وواقعية وقريبة للصياد الجنوبي من دعم المنظمات الدولية، وهذا يتطلب عملا جبارا من قيادة الاتحاد».

الإعلان عن فك الارتباط

ومن محافظة أبين، قال الشيخ مدين أحمد عبدالله صالح، رئيس جمعية شقرة التعاونية السمكية: «أعلنا فك الارتباط عن الاتحاد التعاوني السمكي السابق وتأسيس اتحاد جنوبي، وهذا يدل أن المجلس الانتقالي الجنوبي يسير بخطى ثابتة وبالاتجاه الصحيح. ويعد الاتحاد الصياد مغلوب على أمره

بدوره، قال الشيخ محمد علي عامر من محافظة المهرة: «الاتحاد الجنوبي السمكي سيقف على كثير من المشاكل وخاصة المتعلقة بالاصطياد وتأسيس الجمعيات وحثها على النظام الموحد والحفاظ على البيئة البحرية من التلوث البيئي والاصطياد العشوائي والجرف الجائر للأسماك، وأسعار السمك تكون حسب العرض والطلب».

وأضاف: «الصياد مغلوب على أمره يخسر 15 أو 16 دبة بترول (20 لتر للدبة الواحدة) ليذهب إلى أعماق البحر، للاصطياد ويقوم بهذه العملية إلى أعماق البحر ثلاث أو أربع مرات ويخسر ما يقارب مليون إلى مليون ونصف ريال يمني، ولا أحد يعوضه خسارته، فإذا قل الإنتاج زادت الأسعار وإذا زاد قلت الأسعار».

وشدد على ضرورة أن يكون دور الاتحاد فعال ورقابي في حماية السوق من جشع الأسعار، وخاصة دوره في مواقع الإنزال للجمعيات، ويفترض أن تخصيص كمية من الأسماك للسوق المركزي للبيع للمستهلك والمواطن في كل محافظة ومديرية، حتى تصبح الأسعار مناسبة.

ويؤكد أن الاتحاد أمامه مهام كبيرة وعليه أن يراقب أين يذهب المنتج السمكي بعد الصيد عبر المنافذ لأن بعضها يذهب للمنافذ بدون دفع الضريبة، وحتى تعرف الإحصائيات التي تنتجها المحافظات؛ لأنه كلما ارتفعت إحصائيات الإنتاج زاد دعم المنظمات الدولية للجمعيات بالمحافظات، وكذلك الرقابة على التحضير الجيد للأسماك والنظافة لتصل للمستهلك وهي صالحة للاستعمال الإنساني».

الاتحاد تلاحم للصيادين

ويضيف الشيخ عبود العبد سالم النحتي، رئيس جمعية صيادي الحزير السمكية محافظة حضرموت، أن «المؤتمر التأسيسي للاتحاد يشكل تلاحم الصيادين والجمعيات السكنية لتنظيم من يمثلهم في دولة الجنوب على كافة المستويات السياسية والمجتمعية والثقافية والعمل على تحسين أوضاعهم ثقافيا وسياسيا وإعطائهم حقوقهم بالمجتمع، من خلال الاتحاد السمكي الجنوبي وتكاتف الصيادين وتنظيمهم في جمعيات واتحادات لحماية السوق محليا وخارجيا، وتصدير منتجاتهم وتحسين الوسائل والمعدات الخاصة بالاصطياد البحري واستخدام الوسائل الحديثة، وتحسين أوضاعهم وحماية السوق وتحديد الأسعار وتنظيم التصدير للأسماك وحماية المخزون السمكي، من خلال تنظيم العمل والإنتاج».

ضبط أسعار الأسماك

ويؤكد أديب صالح علي محمد، رئيس جمعية صيادين جسر البريقة وعضو اللجنة التحضيرية، أن: «للاتحاد أبعاد عديدة منها ضبط سعر الأسماك في السوق الداخلي ووضع خطط مناسبة لحل مشكلة الأسعار، وسيعمل الاتحاد على ربط علاقات خارجية لتبادل الخبرات السمكية تجاريا وحماية السوق من جشع الأسعار». مشيرا إلى أنه «في العاصمة عدن ترتفع أسعار الأسماك لأنه يتم استيرادها من المكلا أو المهرة أو المخا، فهناك يتم رفع سعر السمك بسبب شرائه من مناطق بعيدة، وعندما تكون الأسماك متوفرة بكثرة في عدن ينخفض سعر الأسماك، ووصل الصياد لدرجة أنه لا يستطيع أن يوفر وقود المحرك، فالاتحاد عندما يريد أن يحافظ على سعر السوق المناسب يربط ويتابع مصدر الأسماك في المحافظات واستيراده محليا».

وأضاف: «نأمل من الرئيس عبدربه والرئيس الزبيدي بتحريك وتشغيل مصفاة عدن؛ لأن المشكلة بأكملها ستحل ولا نحتاج لأي دعم من أي دولة وسنكتفي ذاتيا بمواردنا النفطية والسمكية. والاتحاد سيضع ضوابط منها: التنسيق مع وزارة الثروة السمكية وهيئة الأبحاث السمكية لوضع خطط ودراسات مهمة لتحركات الأسماك على مدار السنة، وإصلاح المخازن الكبيرة في الوزارة، وتجديد الأسطول السمكي في الجنوب، واستيراد بواخر صيد الأعماق وتأهيل الكادر السمكي، ووضع رقابة للاستيراد والتصدير وفق الإنتاج السمكي». مشيراً إلى أن انعكاس الاتحاد السمكي التعاوني على حياة الصياد انعكاس قوي إذا طبق شيء وجيز من خطط الحزب الاشتراكي اليمني في الثمانينيات في العمل التعاوني السمكي حينها نستطيع توفير المعدات البحرية من أشباك ومحركات ووقود وبالتالي نتمكن من ضبط سوقنا والسوق الخارجي بوفرة الإنتاج السمكي بأنواعه».

بينما قال الأستاذ يونس صالح عبود العساني، رئيس جمعية العيق التعاونية السمكية بحضرموت: «نأمل خيراً في الاتحاد، وعلى الاتحاد المساهمة بحماية البحر من التلوث والحفاظ عليه من جرف البواخر والمخزون السمكي واستخدام وسائل حديثة لتمكين الصيادين ودعم الصيادين بترخيص البترول وأن يكون مدعوما خاصة لهذه الشريحة لتحسين الأوضاع المعيشية للصيادين».

الجدير ذكره أن المؤتمر التأسيسي قوبل بارتياح شعبي واسع بين أوساط الصيادين والمواطنين وخرج بالعديد من القرارات والتوصيات منها إقرار مندوبي المؤتمر مصفوفة المهام والاختصاصات والوجبات المنوطة بلجنة الرقابة والتفتيش المنتخبة في المؤتمر التأسيسي، وأوصوا الوزارة والوزارات المختصة باستكمال منظومة تشريعات العمل التعاوني وذلك بالعمل على إصدار اللائحة التنفيذية للقانون بشأن الجمعيات والاتحادات التعاونية التي تتضمن الأحكام والقواعد الإجرائية، كما أقروا تشكيل لجنة استشارية مختارة للاتحاد، ويقر المصفوفة المقدمة بشأن مهام واختصاصات دوائر المكتب التنفيذي للاتحاد التعاوني وفروعه في المحافظات، ومصفوفة العناصر والمحددات الأساسية لوضع خطط عمل وبرامج نشاط الاتحاد وفروعه والجمعيات المنتسبة إلى عضويته.